ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الفشل الأميركي وصراخ وارسو

غالب قنديل

سيتعذر على أي خبير أميركي او صهيوني أو خليجي أن يبرهن على المكاسب النوعية لمؤتمر وارسو التي يمكن ان تنعكس في ميزان القوى العام بين الولايات المتحدة وإيران في الشرق العربي والإسلامي فالأكيد ان دولة مثل إيران تبدو قوية وكبيرة الحجم والفاعلية إذ تنتزع موقعا نديا في وجه الإمبراطورية الأميركية التي تجعلها هدفا لتحركاتها وبينما هي تعترف علانية بتوسع نفوذ إيران في المنطقة وهي تعترف بذلك بأنها قد فشلت طيلة أربعين عاما في منع توسع علاقات إيران ومدى تأثيرها في البلاد العربية والإسلامية وفي سائر شعوب الشرق وقومياته المتعددة من جوارها الآسيوي.

لاشك ان الإدارة الأميركية حققت في وارسو مكسبا سياسيا بتوسيع دائرة التطبيع العربي الرسمي المعلن مع إسرائيل وهي لم تذلل أيا من العقبات التي تمنع منذ تسعينيات القرن الماضي توسع التعامل مع إسرائيل على نحو ما ترغب به تل أبيب وواشنطن معا حتى مع دولة تدور في الفلك الأميركي كالمملكة السعودية التي ذكرت تقارير مراكز رسم السياسات أن عهد تعاونها مع الكيان الصهيوني يعود إلى الستينيات وزمن النهوض الناصري ويقول معهد بروكينغز في آخر تقاريره ان العلاقة الصهيونية السعودية السرية استخباراتيا لم تنقطع حتى خلال حرب تشرين التي فرضت فيها الظروف العربية على قيادة المملكة مساندة المبادرة التي خططتها القيادتان المصرية والسورية على جبهات القتال في الجولان والسويس سياسيا ونفطيا.

خلال أربعين عاما لم توفر الولايات المتحدة ومعها دول الغرب وجميع الحكومات التابعة في المنطقة في حربها على إيران أي وسيلة خشنة او ناعمة وها هو مؤتمر وارسو يشهد تراجع حرارة التراصف الأوروبي خلف القيادة الأميركية الصهيونية للحملة على إيران لأنه خلال العقود الأربعة الماضية

تعاظمت اهمية إيران وقيمة ما تمنحه العلاقات معها من فرص اقتصادية وسياسية.

نتيجة الصمود الإيراني والنمو الإيراني السياسي والاقتصادي وتوسع الانخراط الإيراني في قضايا الجوار العربي والآسيوي من موقع تحرري مناهض للاستعمار والصهيونية بدءا من قضية فلسطين وانتهاءا بدور إيران في تدعيم صمود الدول والقوى التي ناضلت ضد غزوة التكفير وقاومت خطط الهيمنة الأميركية في لبنان وسورية والعراق واليمن وغيرها وهذا الجهد الإيراني لم يسهم فحسب في التغييرات الكبرى المتراكمة على صعيد ميزان القوى لصالح محور المقاومة في المنطقة بل هو ما يجعل السلوك الإيراني قادرا على اجتذاب المزيد من التعاطف الشعبي.

يتصاعد وزن الدور الإيراني الداعم لقضية فلسطين بينما يستمر انسداد وشلل الحركة الدبلوماسية الأميركية في المسار الفلسطيني لأنها مبنية على الشروط الصهيونية بدءا من تطويب القدس عاصمة للكيان ورفض الاعتراف بحق العودة في حين تجدد إيران حيوية التزامها بدعم الشعب الفلسطيني وحركات المقاومة وسائر عناصر الطيف السياسي الفلسطيني في وجه الاحتلال الصهيوني والحصار الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وسائر بلدان الشتات ويظهر فاضحا وكبيرا مدويا عجز واشنطن وعملائها في المنطقة عن انتزاع أي قرار فلسطيني من أي موقع كان وعلى أي مستوى كان بالحضور إلى وارسو والمشاركة في التظاهرة الأميركية ضد إيران وتماما كما هي حال العجز الأميركي عن تسويق ما يمسى بصفقة القرن عند أي جهة فلسطينية حتى داخل أشد الأوساط تهالكا وتبعية للهيمنة الأميركية وكأنما يلتزم الفلسطينيون جماعيا بتلبية نداء قائد المقاومة العربية السيد حسن نصرالله بعدم إعطاء مخطط التصفية الصهيوني للقضية مشروعية بأي توقيع فلسطيني.

بالمقابل باتت بعض الحكومات الأوروبية وبحسابات مصلحية صرفة تجد نفسها محكومة بالتمايز عن الصلافة الأميركية الصهيونية العدوانية اتجاه إيران وهذا التمايز الذي سطرت بداياته الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو تبلور في صورة حاسمة بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران وهو ما كشفه مضمون الإسهام الأووبي وحجمه الهزيل في مؤتمر وارسو.

إيران تمكنت بتحالفاتها العالمية والإقليمية وبثقلها الاستراتيجي ان تشق المعسكر الغربي وتصدعه وتثير متاعب كثيرة وتشققات متلاحقة في التحالف الذي لم يهتز للحظة بين الولايات المتحدة وغرب اوروبا منذ الحرب العالمية الثانية وهذه علامة ضعف أميركية كبيرة لم تعوضها حرارة الضغط الذي تمارسه تل أبيب في التجييش ضد طهران وفي حشد لوبيات صهيونية ناشطة في جميع عواصم الغرب تحت شعار محاربة إيران وشيطنتها والعمل لخنقها اقتصاديا وسياسيا.

في الهمروجة الإعلامية تقدمت صور المشاركين الخليجيين والصهاينة التي تعزز اوراق نتنياهو الانتخابية وفي الواقع الفعلي ما يزال الرصيد الأميركي والصهيوني صفرا مكعبا فكل التظاهرات الدبلوماسية لن تبدل من ميزان القوى شيئا وهي لن تفل في عزيمة إيران وسائر اطراف محور المقاومة وهي عاجزة عن حل المعضلات التي تعرقل خطط الحلف الصهيوني الاستعماري في المنطقة العربية حيث الفشل هو سيد الموقف من صعدة إلى بغداد فدمشق فميس الجبل وبيروت.

العلاقات السورية - الإيرانية: أربعون عاماً وتتجدد

عبير بسام

بدأت العلاقات السورية - الإيرانية بأخذ طابعها المتميز مباشرة بعد الثورة الإسلامية في إيران. مع العلم، أن المنحى الإيجابي الذي اتخذته العلاقة مع الثورة الإسلامية ليس مستغرباً، خاصة وأن الذي دفع نحو هذا التقارب هو التصريحات التي أعلنتها الثورة منذ البداية: من وقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية، ووقوفها إلى جانب حركات التحرر وحركات المستضعفين في العالم، والعداء لأميركا وللمستكبرين في الأرض.

فتصريحات الإمام روح الله الخميني، قائد الثورة الإسلامية في إيران، تجاه القضية الفلسطينية والولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي سبقت عودته إلى إيران في العام ١٩٧٩ بأعوام. ولعبت هذه التصريحات دوراً أساسياً في توضيح موقف الثورة. الأمر الذي زاد من ثقة الرئيس حافظ الأسد بالثورة الإسلامية وبأهدافها السياسية والإستراتيجية التي أعلنت، والتي كان على علاقة مع قياداتها حتى قبل قيامها.

انتصرت الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩ أي بعد عام تقريباً من توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨، حيث جاء توقيتها في وقت حساس جداً بالنسبة للجمهورية العربية السورية، التي وجدت نفسها وحيدة تقريباً مع المقاومتين اللبنانية والفلسطينية في مواجهة الكيان الاسرائيلي في المنطقة. جاءت الثورة الإسلامية لتعلن وقوفها إلى جانب دولة فلسطين، فطردت السفارتين الإسرائيلية والأميركية، اللتين كانتا مركزاً مخابراتياً لكل من الموساد والمخابرات المركزية الأميركية، وافتتحت سفارة فلسطين، واستُقبل ياسر عرفات في إيران في خطوة تعد متقدمة في دعم القضية الفلسطينية. هذه الخطوات الإستراتيجية عملت على تقريب المسافات والعلاقات الإستراتيجية ما بين إيران وسوريا منذ زمن القائد الراحل حافظ الأسد.

حاول البعض أن يلعب على وتر التقارب ما بين البلدين على أنه طائفي، لكن هذا الكلام لا يخرج عن إطار اللعب على التناقضات الطائفية، لأن الراحل القائد الأسد كان رجلاً عقائدياً عروبياً ورأى أن قضية فلسطين من أهم القضايا التي حملتها ودافعت عنها سوريا في

عهده وعبر التاريخ الحديث وحتى اليوم. هذا اللقاء الهام حول فلسطين وتحرير الأراضي العربية والتخلص من الكيان الإسرائيلي كان من أهم نقاط التلاقي ما بين البلدين. هذا مع العلم أن سوريا كانت الدولة العربية الأولى التي اعترفت بجمهورية إيران الإسلامية والثالثة بعد الاتحاد السوفياتي وباكستان.

لم تأت العلاقة السورية - الإيرانية بعد الثورة الإسلامية، والتي أعلنت مبادئها المتناقضة مع أهداف الغرب في المنطقة، من فراغ. فقد جاءت بعد تاريخ مثقل بالمؤامرات المشتركة ما بين المملكة السعودية والولايات المتحدة، والتي كشفت عنها الدراسات المختلفة ومنها كتاب محمد حسنين هيكل في سلسلته حول العلاقات العربية الإسرائيلية، والتي تحدثت عن الدور الذي لعبته المملكة السعودية في حرب ١٩٦٧ وفي الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، والتي تضمنت خططاً لاحتلال "اسرائيل" لدمشق. كما كان دور بعض الدول العربية في حرب ٢٠٠٦ على لبنان مكشوفاً. وحتى اليوم فإن الدور الذي لعبته كل من أمريكا والكيان الاسرائيلي وبتأييد مالي وعقائدي في حملة الحرب الإرهابية على سوريا، في ظل هذه الأجواء. وفي وقت تم فيه نقل مصر السند "الأهم" لسوريا في حربها مع الكيان الاسرائيلي نحو المقلب الآخر، جاءت الثورة الإسلامية لتشكل في علاقاتها مع سوريا وحدة إقليمية هامة في وجه كل من الولايات المتحدة والكيان العبري ومن معهما من العرب والأتراك، وحتى يومنا هذا.

رغم التباينات في بعض المواقف المرحلية، إلا أن العلاقة بين البلدين لم تشهد أية خلافات. خلال الحرب العراقية - الإيرانية في العام ١٩٨٠، وقفت سوريا إلى جانب إيران وقامت بخطوات لوجستية هامة من أجل دعم الثورة الإسلامية. لم تبق العلاقات السورية الإيرانية عند هذا المستوى فقط بل شملت العلاقات الثقافية أيضاً حيث تأسس في العام ١٩٨٣ المركز الثقافي الإيراني في دمشق ومن ثم توسعت العلاقات لتشمل التعاون في مجالات التربية والتعليم العالي والثقافة والفنون والرياضة والسياحة. أي أن العلاقات السورية - الإيرانية في العام ١٩٨٤ تجاوزت العسكر والاقتصاد لتشمل النواحي الثقافية التي يمكن أن توطد العلاقات الإنسانية ما بين البلدين.

شهد العالم تغيرات جذرية ومنها سقوط الاتحاد السوفياتي، وتشكل الأحادية القطبية وحرب الخليج في العام ١٩٩٠، كما سهل لسوريا تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج (الفارسي) الأولى التدخل من اجل إنهاء الحرب الأهلية في لبنان. كل هذه الأحداث لم تؤدِ إلى خلاف ما بين البلدين. بل على العكس في السنوات التي تلت وخاصة في السنوات ما بين العامين ١٩٩٦-١٩٩٨ شهد البلدان تطوراً في العلاقات التجارية والاستثمارية ما بينهما. واستمرت العلاقات بالتطور خاصة في زمن الرئيس محمد خاتمي الذي دعا إلى حوار الحضارات، والذي شهدت في عهده العلاقات العربية - الإيرانية تطوراً هاماً.

ليس من الغريب أن تشكل دولتان مثل سوريا وإيران هذا النوع من التحالف القوي، فكلا البلدان يشكل أهمية خاصة بالنسبة للآخر وللعالم بأكمله، حيث يعدان عمقاً جيوسياسياً هاماً بالنسبة لبعضهما البعض. إيران تقع في قلب آسيا وهي تاريخياً صلة الوصل ما بين الاتحاد السوفياتي والباكستان وأفغانستان أي وسط بلاد غرب آسيا. وسوريا تحتل الموقع الأهم تجارياً في العالم على البحر المتوسط باتجاه أوروبا والدول العربية. وهذه الأهمية كانت تعتبر أمراً استراتيجياً بالنسبة لكل منهما، وتعرف أهميته القيادات السياسية في البلدين.

وبالتقاء المبادئ بين سوريا وايران في تحرير الأرض والإنسان من الهيمنة الغربية والعدو الاسرائيلي، وجدت كل منهما مصالحها مع الأخرى، حيث أنتج هذا التحالف محوراً هاماً في المنطقة، وهو محور الممانعة الرافض للسياسات الأميركية في مقابل محور الاستسلام المتوافق مع السياسات الأميركية. وقد شكلت كل من سوريا وإيران والمقاومتان في لبنان وفلسطين النواة الأساسية لهذه الممانعة. وقد قدم هذا المحور تضحيات منذ رفضه إقامة العلاقات التطبيعية مع كيان محتل للأرض ومغتصب للحقوق ولكنه بدأ اليوم يحصد نتائج انتصاراته.

الادارة "الترامباوية" تأخذ الاقتصاد الاميركي الى الانتحار

جورج حداد

يعزو بعض المراقبين القرارات المتخبطة والمتهورة والمتناقضة للرئيس الأميركي دونالد ترامب، الى عدم تمرسه السياسي، وضعف وعدم تجانس فريق العمل المحيط به. لكن هذا التفسير "الشخصاني" لا يعكس الصورة الصحيحة للواقع الأميركي الراهن. فالحقيقة أن أميركا تعيش أزمة اقتصادية مستعصية، ونهج "التشبيح" "الترامباوي" ما هو سوى شكل فاشل من أشكال التعبير عن هذه الأزمة ومحاولة ايجاد حلول لها على حساب خصوم أميركا وأصدقائها على السواء.

في ٢٠٠٨ حينما حلت الأزمة المالية في أميركا بسبب انتفاخ البالون البنكي - العقاري، تمكن الرئيس السابق باراك أوباما من الاتفاق مع الكونغرس على رفع سقف الدين العام للدولة الى ٢٢ تريليون دولار، ومن ثم التصريح للفيديرال ريزرف بطباعة كميات هائلة جديدة من الدولارات الورقية بدون تغطية ذهبية، وهو ما أتاح لحكومة أوباما إنقاذ البنوك التي كانت في وضع إفلاسي بمنحها قروضاً دولية طويلة الآجال وبفائدة رمزية بمئات مليارات الدولارات، وهو ما اعتبر "مكافأة" لتلك البنوك التي تسببت بالازمة. وهكذا أمكن حل الأزمة المالية - الاقتصادية في أميركا عن طريق ضخ كميات إضافية من الدولارات الورقية في السوق المالية، أي عملياً على حساب الاقتصاد العالمي برمته نظراً للدور المنوط بالدولار بوصفه العملة الدولية الرئيسية. وهكذا تمكن الاقتصاد الأميركي القوي من استيعاب الصدمة ومن ثم تخفيض سقف الدين العام للدولة تدريجياً.

أما الآن، فإن بوادر الأزمة تعود لتطل برأسها، ليس عن طريق المضاربات البنكية المجنونة، بل عن طريق العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري الخارجي الأميركيين. وادارة ترامب غير قادرة الآن على اللجوء الى "علاج" طباعة الدولارات الورقية، أولا، بسبب معارضة "الديمقراطيين" المسيطرين على الأكثرية في مجلس النواب في الكونغرس الاميركي، وثانياً، بسبب دقة أوضاع الدولار في السوق المالية الدولية وارتباطه بأسعار النفط، في وقت ليست فيه أميركا في "أوضاع ملائمة" في علاقاتها الدولية مع المنافسين والأصدقاء على السواء.

وتقول وكالة "رويترز" استناداً الى مصادر مالية عليمة إن ادارة ترامب تحتاج الآن الى رقم خيالي هو ١ تريليون دولار لتتمكن من تغطية العجز في الميزانية والميزان التجاري الخارجي. وليس أمامها من سبيل لتوفير هذا المبلغ الهائل إلا عن طريق الحصول على قروض دولة، باصدار سندات خزينة لآجال ٣ و١٠ و٣٠ سنة بفوائد عالية.

وستتولى وزارة المالية مواصلة إصدار سندات الخزينة لأجل تأمين الدين العام للدولة من أجل تغطية العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، وقد بلغت قيمة الاصدارات ١ تريليون دولار سنوياً للسنة الثانية على التوالي من عهد دونالد ترامب. وهذا ما يفسر الأسلوب الانفعالي لترامب في "التشبيح" المالي على الأصدقاء وتشديد العقوبات على المنافسين وتغطية كل ذلك بالمسرحيات السياسية وتصعيد أشكال الحرب الباردة والتهديدات والعنتريات وفي الوقت ذاته، وعلى النقيض من ذلك، اتخاذ قرارات الانسحاب الاميركي من بعض مناطق التوتر العالمي بهدف غير معلن هو "توفير النفقات" ليس الا. خصوصاً وأن "الحضور الاميركي" في تلك المناطق واجه الفشل الذريع، ولم يعد له من نتيجة سوى الإضرار بالاقتصاد الاميركي دون جدوى.

كما يقول كبار سماسرة البورصة إن وزارة المالية تعرض سندات الخزينة لـ ٣ و١٠ و٣٠ سنة للبيع بالمزاد في السوق المالية على دفعات أسبوعية بكميات كبيرة، وتبلغ كل دفعة عشرات مليارات الدولارات. وقد جاء هذا العرض المرتفع لسندات الخزينة في أعقاب تخفيض الضرائب الذي قرره ترامب، وزيادة نفقات الدولة. أحد أسباب زيادة نفقات الدولة هو زيادة تكلفة خدمة الدين العام. وحسب تعبير برايان ادموندز المحلل في مؤسسة Cantor Fitzgerald "اننا نرى كيف ان العجز يزداد انتفاخا".

لقد بلغ عجز الميزانية الاميركية عام ٢٠١٨، ٧٨٠ مليار دولار، وتقول لجنة الموازنة في الكونغرس إن العجز سيبلغ ٩٧٣ ملياراً في ٢٠١٩ وأكثر من ١ تريليون دولار في ٢٠٢٠. وفي السنوات العشر القادمة سيتوجب على الحكومة الأميركية أن تدفع ٧ تريليونات دولار فقط لأجل خدمة الدين العام.

ويحذّر جيفري غوندلاكس الخبير الاقتصادي في مؤسسة DoubleLine Capital LP من أن الاقتصاد الأميركي سيتضرر بشدة بسبب الديون العامة الكبيرة.

وكتبت "رويترز" أن عجز الميزانية في السنة المالية المنتهية في ٣٠ ايلول الماضي بلغ ٧٧٩ مليار دولار. وهذه أول سنة مالية كاملة في عهد دونالد ترامب. وقيمة هذا العجز هي الأعلى منذ ٦ سنوات. وعجز الميزانية في السنة المالية الأولى من عهد ترامب هو أكبر بـ ١٧٪ (اي ١١٣ مليار دولار) من السنة المالية التي سبقتها. وقد ازدادت النفقات ٣,٣٪ اي ١٢٧ مليار دولار، بينما ازدادت المداخيل ٠,٤٪ اي ١٤ مليار دولار. وذلك حسب الأرقام التي قدمتها وزارة المالية. وبلغ عجز الميزانية نسبة ٣,٩٪ من الناتج المحلي القائم. ويتوقع الخبراء أن يبلغ العجز نسبة ٤,٦٪ من الناتج المحلي القائم في السنة المالية القادمة. كما يتوقعون أن يخرج الدين العام عن السيطرة في السنوات القادمة.

ويقول الملياردير سيت أ. كلارمان إن التوتر الاجتماعي العالمي، ونزول أميركا من مرتبة الزعامة العالمية، وارتفاع مستويات الدين العام للدولة الاميركية هي مؤشرات مقلقة جداً.

إن كل الدلائل تشير الى أن السياسة التخبطية والاستفزازية لادارة ترامب ليست سوى تعبير عن الأزمة الاقتصادية - السياسية العميقة، الداخلية والخارجية، لأميركا. وادارة ترامب لا تفعل سوى دفع الاقتصاد الأميركي للاتجاه بسرعة نحو الانتحار.